تحرك عاجل

تحديد الأول من يناير/ كانون الثاني موعدا لجلسة الاستئناف الخاصة بصحفيي قناة الجزيرة

حُدد يوم 1 يناير/ كانون الثاني 2015 موعدا لجلسة الاستئناف الخاصة بموظفي قناة الجزيرة السجناء محمد فهمي وبيتير غريستي وباهر محمد أمام أعلى محكمة في مصر. وتعتبر منظمة العفو الدولية المراسلين الثلاثة سجناء رأي أُدينوا على خلفية تهم ملفقة.

ومن المنتظر أن تقوم محكمة التمييز (النقض) في مصر بتأييد أو إلغاء الحكم الصادر بإدانة الرجال الثلاثة إذا ثبت أن المحكمة التي حوكموا أمامها لم تراعِ الإجراءات القانونية السليمة. وسوف يُصار حينها إلى إعادة محاكمتهم أمام محكمة أدنى درجة.

كما استمر تدهور صحة **محمد فهمي**، حسب ما قاله ممثلوه لمنظمة العفو الدولية. وخضع الصحفي لجراحة في أواسط نوفمبر/ تشرين الثاني لعلاج ذراعه اليمنى المكسورة حيث رُكبت له براغي معدنية لتثبيت العظم. وقال محاموه أنه لا يتسنى لمحمد فهمي الحصول في السجن على العلاج الطبي الملائم لمرض التهاب الكبد الوبائي الذي يعاني منه. وناشد محاموه ونقابة الصحفيين المصريين السلطات كي تقوم بإخلاء سبيله لاعتبارات طبية أثناء النظر في القضية.

ويُذكر أن الرئيس عبد الفتاح السيسي قد أصدر قانونا جديدا بتاريخ 13 نوفمبر/ تشرين الثاني يتيح للسلطات نقل الأجانب إلى بلدانهم للخضوع للمحاكمة هناك أو كي يمضوا مدة الحكم الصادر بسجنهم فيها على ذمة القضايا "التي تتعلق بمصالح الدولة العليا". وفي 20 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، أخبر الرئيس المصري قناة فرانس 24 الإخبارية أنه يدرس إمكانية إصدار عفو عن الثلاثة إذا كان ذلك يخدم "المصالح العليا" لمصر.

كما سوف تبت محكمة التمييز (النقض) بأحكام إدانة أربعة سجناء آخرين هم **صهيب سعد محمد محمد وخالد محمد عبد الرؤوف محمد وشادي عبد الحميد عبد العظيم إبراهيم وخالد عبد الرحمن محمود أحمد عبد الوهاب.**

يُرجى كتابة مناشداتكم فورا بالعربية أو الإنجليزية أو بلغتكم الخاصة:

- لدعوة السلطات المصرية كي تفرج عن محمد فهمي وبيتر غريستي وباهر محمد فورا ودون شروط وتحرص على إلغاء أحكام الإدانة الصادرة بحقهم؛
- ومناشداتها أن تضمن في الأثناء حصول محمد فهمي على الرعاية الطبية التي يحتاج وإخلاء سبيله لأسباب طبية؛
- و حثها ضمان إلغاء الأحكام الصادرة بإدانة الرجال الأربعة الآخرين على خلفية ممارستهم السلمية لحقوقهم المتعلقة بحريتي التعبير عن الرأي وتشكيل الجمعيات.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 21 يناير/ كانون الثاني 2015 إلى:

النائب العام:	**رئيس الجمهورية:**	**ونسخ إلى:**
هشام محمد زكي بركات مكتب النائب العام دار القضاء العالي، 1 شارع 26 يوليو القاهرة، جمهورية مصر العربية فاكس رقم: ;4716 577 2 202+	عبد الفتاح السيسي ديوان رئيس الجمهورية قصر الاتحادية القاهرة، جمهورية مصر العربية فاكس رقم: 1441 391 2 202+ **المخاطبة: فخامة الرئيس**	مساعدة نائب وزير الخارجية المصرية لشؤون حقوق الإنسان ماهي هسن عبد اللطيف دائرة شؤون العلاقات الدولية والأمن الدولي وزارة الشؤون الخارجية

+202 2 575 7165
(يتم إغلاق خدمة الفاكس عقب
انتهاء ساعات الدوام الرسمي؛
توقيت مصر هو توقيت غرينيتش
+ 2 ساعات)
المخاطبة: سيادة المستشار

كورنيش النيل
جمهورية مصر العربية
فاكس رقم: 9713 574 2 202+
البريد الإلكتروني:
Contact.Us@mfa.gov.eg
المخاطبة: سعادة السفيرة

يرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المصريين المعتمدين في بلدكم. ويرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 4 رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني المخاطبة: .

أما إذا كنتم سترسلونها بعد التاريخ المذكور آنفاً، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها. هذا هو التحديث الثاني على التحريك العاجل رقم 14/83. ولمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الرابط التالي: **http://amnesty.org/en/library/info/MDE12/036/2014/en**.

تحرك عاجل

تحديد الأول من يناير/ كانون الثاني موعدا لجلسة الاستئناف الخاصة بصحفيي قناة الجزيرة

معلومات إضافية

يمضي موظفو قناة الجزيرة الإنجليزية محمد فهمي وبيتر غريستي وباهر محمد أحكاما بالسجن تتراوح ما بين سبع وعشر سنوات بتهم تتعلق ببث أخبار كاذبة ومساعدة جماعة الإخوان المسلمين، وذلك في قضية أصبحت رمزا لقمع مصر لحرية التعبير عن الرأي. وتعتبرهم المنظمة سجناء رأي.

وأُلقي القبض على محمد فهمي وبيتر غريستي في فندق الماريوت بتاريخ 29 ديسمبر/ كانون الأول 2013 فيما اعتُقل باهر محمد أثناء تواجده في منزله في وقت لاحق من ذلك المساء. وفي 29 يناير/ كانون الثاني 2014، أسندت النيابة العامة للثلاثة تهما بارتكاب سلسلة من الجرائم تتضمن "بث أخبار كاذبة وحيازة معدات بث دون ترخيص ومساعدة جماعة الإخوان المسلمين أو الانتماء إليها" وهي جماعة اعتبرتها النيابة العامة مسؤولة عن ارتكاب أنشطة إرهابية في مصر.

وحوكم موظفو الجزيرة رفقة ستة محتجزين آخرين اتُهموا بالمشاركة في مخطط لجماعة الإخوان يهدف إلى التقويض من سمعة مصر على الساحة الدولية على الرغم من عدم وجود علاقة بين مجموعتي الرجال في هذه المحاكمة. وحاكمت المحكمة 11 شخصا آخرا غيابيا، بينهم عدد من موظفي الجزيرة أيضا. ويُذكر أن أحد مندوبي منظمة العفو الدولية قد حضر عددا من جلسات المحاكمة.

وطوال 12 جلسة من جلسات المحاكمة، لم تبرز النيابة العامة أية أدلة تثبت أن موظفي الجزيرة الثلاثة قد قدموا مساعدة لجماعة الإخوان المسلمين وبثوا أخبارا كاذبة أو حملوا معدات محظورة. وعرقل الادعاء حق المتهمين بمراجعة الأدلة والطعن فيها، حيث لم توجه النيابة الدعوة لمحامي الدفاع لحضور جلسة عُقدت بأمر من المحكمة من أجل الاطلاع على أدلة مسموعة ومرئية. وحاولت النيابة حمل محامي محمد فهمي على دفع 1.2 مليون جنيه مصري (حوالي 170.000 دولار) مقابل الاطلاع على أدلة مصورة ضد موكله موجودة بحوزتها.

كما ظهر أن شهود الإثبات الرئيسيين قد ناقضوا ما جاء في إفاداتهم المكتوبة، حيث أقر الخبراء الفنيون لدى استجوابهم من طرف الدفاع أنهم لا يذكرون اللقطات المصورة التي زُعم أن موظفي الجزيرة قد قاموا بالتلاعب بها ولفقتها، وأنهم لم يعرفوا إذا كانت معدات القناة مرخصة أم لا، وأنه ليس بوسعهم تقييم ما إذا كان هؤلاء الرجال يشكلون تهديدا للأمن القومي. كما شابت القضية مزاعم ارتكاب التعذيب وغير ذلك من ضروب سوء المعاملة، وذلك بعد أن أخبر ثلاثة طلبة المحكمة أن قوات الأمن قد اعتدت عليهم بالضرب عقب إلقاء القبض عليهم.

وأصدرت المحكمة حكمها في 23 يونيو/ حزيران، وأدانت موظفي الجزيرة الثلاثة بارتكاب جميع التهم المسندة إليهم، وحكمت عليهم بالسجن سبع سنوات. وحكم القاضي على محمد باهر بالسجن ثلاث سنوات إضافية بتهمة حيازته لغلاف رصاصة فارغة قال إنه احتفظ بها كتذكار. واطلعت منظمة العفو الدولية على نص القرار الواقع في 57 صفحة، وجاء فيه أن موظفي الجزيرة قد وضعوا ايديهم في يد الشيطان.

وأدانت المحكمة باقي المتهمين الآخرين خلا اثنين، وحكمت عليهم بالسجن لمدد تتراوح بين سبع وعشر سنوات.

ودعا محامو محمد فهمي ونقابة الصحفيين إلى إخلاء سبيله عملا بأحكام المادة 486 من قانون الإجراءات الجنائية المصري التي تبيح تأجيل تنفيذ العقوبة في القضايا التي يعاني المدان فيها من مرض يشكل خطرا على حياته أو مرض يمكن أن يتفاقم وتتدهور حالته في حال تطبيق العقوبة.

الأسماء: محمد فهمي وبيتر غريستي وباهر محمد وصهيب سعد محمد محمد وخالد محمد عبد الرؤوف محمد وشادي عبد الحميد عبد العظيم إبراهيم وخالد عبد الرحمن محمود أحمد عبد الوهاب.

الجنس: جميعهم من الذكور

معلومات إضافية حول التحرك العاجل رقم 83/ 14، رقم الوثيقة (MDE 12/067/2014) الصادرة في 10 ديسمبر/ كانون الأول 2014.